ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول
كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده بخط رأيت الشمني قال في حاشيته
على المغني قوله الثاني ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني بعضا من جمع
في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح اراد اما ان يكون
جزءيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد
بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد
بالجاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة ج جزءا لا جزءيا
انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء مقابل الكل والجزئي
يقابل الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو
المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام
الشمني وتبين به ان ما قلناه اولا نشأ عن تحرير فسقط قول
المنتصب وهو احمد الفشني انتهى واقول الذي تبين ان الشرح اول
شرح كلام المص هنا بكلام المغني فما قاله الفشني وجيه نعم ما حاوله
الشارح متعين قوله وضابط ذلك الخ من هذا امتنع ضربت
الرجلين الا افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لما ذكره الشارح من ان
شرط الاستثناء المتصل ان يتناول الخ قوله في غاية النقص المعنوي
اي كما هو قضية كلام المص وقال اللقاني ان قول الثاني حتى الصبيان
من النقص الحسي كحتى مثقال الذرة لا المعنوي قوله وبقي شرط آخر
قال شيخنا العلامة العدوي رحمه الله انظر هل يغني عن هذا الاشتراط
اشتراط الغاية في المعطوف وايضا هذا المثال الذي مثل به التابع

فيه

فيه شرعي والكلام في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في اذا اذا كانت
للتخيير والاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك
وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى مجم الذئب ولعله اوضح من
امثاله وان كان لا يخلوا عن شيء انتهى وكانه قد تسرسر فهم ان
المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد
التقييد عنه بانه يوم فطر يستحيل صومه فتامل قوله سواء وجدت
لفظ سواء اولا اي اولم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من
ما ادري وما ابالي ونحوهما قوله بحيث يكون الخ فيه اشارة الى الاعتراض
على المص لانه قوله هي الداخلة على جملة في محل المصدر ظاهره
ان الذي في تاويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها
والهمزة جميعا في تاويل المصدر واعلم ان المتبادر من صنيع المص
ان هي الثانية عايدة على همزة التسوية لا على ام كهي الاولى والا لم
يحتج الى اعادة هي ولا العطف بل كان يكفي ان يقول الداخلة والشارح
جعلها عايدة على ام حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوق الخ
لان المسبوق بهمزة التسوية ام ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا
لان كلا من الجملتين في محل المصدر قوله واسميتين قال الدنوشري
خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد ام الواقعة بعد همزة التسوية
والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المراد وقد عادلت
بين مفرد وجملة كقوله سواء عليك النعرام بت ليلة قوله اي
لست ابالي الخ قال الدنوشري كان الاولى الاتيان بمصدر نابي وهو
النابي كما اتى بمصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)